مدير مشروع توسيع التعليم الأساسي لـ"الثورة":

المشروع يستهدف كافة المحافظات، وسيتم بدء التنفيذ في المناطق المحرومة من الخدمات التعليمية

● على مدى أعوام ثلاثة حقق مشروع توسيع التعليم الأساسي نجاحات نوعية واضحة بشهادة الطرفين (مانحين / مستفيدين). أدت هذه النجاحات إلى قبول المانحين تمويل المرحلة الثانية وجذب مانحين جدد وتوسيع المشروع ليغطي كافة محافظات الجمهورية, وانتقال المشروع إلى برنامج لتطوير التعليم الأساسي... مرحلة طموحة ورائدة إن سارت على ما هو مخطط لها.

جملة من الأسئلة نحاول البحث عن إجابات ضافية وشافية تتعلق بالتطور الزمني للمشروع، الهدف التنموي منه، مردود البرامج المنفذة، المناطق المخطط أن يتوسع إليها وينفذ فيها البرنامج، التركيز على تعليم الفتاة الريفية، المبنى المدرسي وتوفير البيئة التعليمية الملائمة، المكونات الرئيسية للمشروع وآلية تنفيذه وماذا يقدم المشروع من جديد.

هذه الأسئلة وغيرها طرحت على الأستاذ الدكتور/عبد اللطيف المنيفي مدير مشروع توسيع التعليم الأساسي ورئيس فريق الإعداد للمرحلة الثانية للمشروع الذي تفضل مشكوراً بالإجابة عليها.

لقاء/ محمد عبد الوهاب الشيباني

■ رئيس الجمهورية كان السباق للتنويه بأهمية اللغة الإنجليزية كأحد مقومات التعليم من أجل إدارة الاقتصاد القائم على المعرفة

■ توفير المبنى المدرسي الملائم وتحسين نوعية مخرجات التعليم وبناء القدرات المؤسسية نتائج مرجوة

– بداية حدثنا عن التطور الزمني للمشروع؟

● شكرا لإتاحة الفرصة لي لأشرك عدد أكبر من المهتمين تجربة المشروع في مرحلته الأولى، همومنا وطموحاتنا للمراحل القادمة، فالحراك الذي نلاحظه ونلمسه اليوم في محافظات صنعاء وعمران والمحويت والضالع نامل ومعنا كثيرين أن نراه في كافة قرى ومديريات ومحافظات الجمهورية.

لقد تم تطوير مشروع توسيع التعليم الأساسي بين الحكومة والبنك الدولي لدعم استراتيجيات وزارة التربية والتعليم، وجاء تنفيذا لالتزامات القيادة والحكومة بمقررات ملتقى داكار عام ٢٠٠٠م بالعمل على تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م، من جانب آخر مثل تمويل البرنامج من قبل المانحين دعما لبلادنا كدولة جادة في تحقيق هدف التعليم للجميع وتحقيق أحد أهم أهداف الألفية الثالثة في إطار التزام الدول والمنظمات المانحة بتقديم الدعم الكافي.

وقد تم الإعداد للمشروع خلال العام ٢٠٠٠م واعتمد من قبل المؤسسات الدستورية وصادق عليه فخامة الأخ رئيس الجمهورية حيث بدأت فترة سريانه مع بداية العام ٢٠٠١م.

– ما هو حجم البرنامج المنفذ حتى اليوم؟

● تم البدء بتنفيذ برنامج تجريبي في أربع مديريات في محافظة صنعاء خلال العام ٢٠٠١م، ونتيجة للنجاح الذي تحقق للبرنامج التجريبي فقد تم خلال العام ٢٠٠٢م توسيع نطاق عمل المشروع ليغطي (٣٣) مديرية من مديريات محافظات صنعاء وعمران والمحويت والضالع، وفي ظل الأداء القوي للمشروع والدروس المستفادة من تجربتي السنة الأولى والثانية توسعت أعمال المشروع لتشمل كافة مديريات المحافظات الأربع مع أن المشروع صمم ليعمل في عدد ٢٨ مديرية فقط، وكان مخططا أن ينجز المشروع تشييد وتأثيث ٣٦٤ مدرسة جديدة وإعادة تأهيل وتوسعة ٣٢٠ مدرسة قائمة وتجهيزها وتأثيثها وبهدف نهائي هو توفير ٧٠٠٠٠ مقعد إضافي، لكن وبعون الله نأمل أن ننجز مع بداية العام الدراسي القادم بناء وتأثيث وتجهيز أكثر من ٦٠٠ مدرسة من إجمالي ٩٠٠ مدرسة بما يضيف أكثر من ٨٠٠٠٠ مقعد جديد للقدرة الإستيعابية للمحافظات الأربع وفقا للمعايير الدولية، ويتضاعف هذا الرقم وفقا للضرورات، وهذا يتجاوز الهدف النهائي للمشروع.

– هل برامجكم تركز بشكل أساسي على المبنى المدرسي؟

● لا أبدا، فالمبنى المدرسي يحتل ٧٠٪ فقط من البرنامج، أما الثلاثين في المائة فتتوزع ما بين برامج لتحسين نوعية التعليم وبرامج لتنمية القدرات. ففي إطار تحسين النوعية وتنمية قدرات الوزارة فقد دعم المشروع خلال الثلاث السنوات الماضية العديد من البرامج مثل إعداد وتحديث خطط التدريب السنوية وتطوير أدلة لتدريب المعلمين والموجهين ومديري المدارس واستخدامها في برامج التدريب حيث يتم سنويا دعم برامج تدريبية لعشرين ألف معلم و٣٧٠٠ موجه ومدير مدرسة و٣٠٠ مدرب، كما يتم دعم برامج التوجيه للمدارس الأساسية في الأربع محافظات.

ولبناء قدرات الوزارة يتم دعم برامج وأنشطة المشاركة المجتمعية، كما يتم سنويا دعم تنفيذ المسوحات التربوية السنوية وتقديم مساعدات فنية لإعداد الخطط التربوية السنوية ومتابعة تنفيذها وتدريب موظفي الوزارة على تنفيذ المشاريع وإداراتها.

– وما هو مردود وأثر البرامج المنفذّة في هذا الإطار؟

● بكل تأكيد هناك مردود ايجابي ملموس، فبرنامج توسيع مدخلات التعليم أدى إلى الوصول إلى التجمعات السكانية المحرومة، وبناء قدرات وزارة التربية والتعليم على مستوى المديرية والمحافظة ورفع كفاءة الإنفاق وبناء المدارس بأقل كلفة.

وبرنامج تحسين النوعية مكنّ الوزارة من وضع خطط برامج تدريب سنوية وتنفيذها عبر كادر الوزارة في المحافظات، وتحسين البيئة التعليمية وتنفيذ برامج تدريبية للمعلمين أثناء الخدمة والموجهين ومديري المدارس وموظفي الوزارة، وتزويد كافة الفصول الدراسية لمدارس المشروع بالأثاث، وتزويد الطلاب بالأدوات التعليمية.

وبرنامج بناء القدرات أدى إلى تحسن نوعية الخطط التعليمية ومتابعة تنفيذها وتحسن طريقة إدارة المشروع، وبناء قدرات وزارة التربية والتعليم عن طريق منح صلاحيات الإشراف على بناء المدارس لمكاتب التربية في محافظات المشروع. كما ضمن المشاركة الفعالة للمجتمع في كافة مدارس المشروع، بدءاً من اختيار مواقع المدارس والمشاركة بالأرض ومواد البناء إلى متابعة الإشراف على التشييد والتشغيل.

– هناك فريق برئاستكم للإعداد للمرحلة الثانية من المشروع، ما هي أوجه الإختلاف وما هو هدف المرحلة الثانية؟

● دعني أبدأ من الشق الأخير للسؤال، فالمشروع يهدف إلى زيادة معدلات التحاق الأطفال في المناطق الريفية وتحسين نوعية مخرجات التعليم كما يهدف إلى تقديم الدعم الكافي للحكومة لتنفيذ برنامج إصلاح طموح للتعليم مع التركيز على مفهوم المشاركة المجتمعية وهو بذلك يدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي والتي ترتكز على توفير تعليم شامل ونوعي لكافة الأطفال مع حلول عام ٢٠١٥م، وقد استندت وثيقة المشروع على وثائق رئيسية مقرة دوليا ووطنيا فمرجعيتنا أهداف التنمية للألفية واستراتيجية التخفيف من الفقر والاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي.

أما عن أوجه الإختلاف فمن المهم الإشارة إلى أن هناك إستفادة كبيرة من الدروس التي تعلمناها في المرحلة الأولى، فالمشروع سيغطي مرحلة التعليم الأساسي ١-٩ بدلا عن ١-٦، كذلك ستكون هناك مرونة في تصاميم وأحجام المدارس وستوفر التجهيزات التي تفي بحاجة الطالب في هذه المرحلة.

– معنى ذلك أن الجديد ١-٩ بدلا عن ١-٦، أم أن المرحلة القادمة ستتضمن برامج وأنشطة جديدة؟

● لا ليس ١-٩ هو الشيء الجديد الوحيد، بالتأكيد هو مهم فقد وجد من خلال تقييم التوجه العالمي لتحقيق التعليم الإبتدائي (١-٦) للجميع بأن دعم التعليم الإبتدائي بمفرده لا يحل المشكلة، فخريج الإبتدائية حظه حظ الأمي في الحصول على عمل ومشاركته في التنمية، وقد ينضم لاحقا إلى صفوف الأميين، ولهذا نحن نستفيد الآن وفي إطار تصميم هذا البرنامج من تجربتنا الماضية ومن النقاشات التي تثار في اللقاءات الدورية الدولية كلقاء "أبوجا ٢٠٠٢" ولقاء واشنطن وأوسلو ٢٠٠٣" ولقاء "صنعاء ٢٠٠٤" للإعداد للمشروع.

فقد وصلنا إلى إتفاق بأن يغطي البرنامج المرحلة (١-٩) بما يعنيه من تجهيزات معملية ووسائل إيضاح كمتطلب لتوصيل أفكار المنهج خاصة للمرحلة (٧-٩) لما تمثله هذه المرحلة من تهيئة للطالب ليتخذ القرار السليم إما للتوجه للتعليم التقني والمهني أو التعليم العام.

كذلك قياس مستوى التحصيل، فمن الأهمية الإشارة إلى أننا نستثمر في التعليم مبالغ طائلة تصل إلى ٨٪ من الدخل القومي وبحدود ٢٢٪ من الميزانية العامة للدولة لكن تظل مؤشرات الإلتحاق ناهيك عن إكمال المرحلة الإبتدائية متدنية وهذا مؤشر كمي. الأهم من هذه المؤشرات النوعية، هل فكرنا يوما بتقييم مردودات الإستثمار في التعليم كاهم قطاع للموارد البشرية: في المبنى المدرسي والمدرس والكتاب والمنهاج وأكثر من ٥٠٪ من موظفي الدولة في هذا القطاع؟؟؟ ولهذا فالجديد أن أحد البرامج ستعنى بقياس مستوى التحصيل لدى الطلبة ،فالطالب هو المستهدف الأخير من كل هذه البرامج وهو مؤشر النجاح من عدمه، فعلينا أن نسأل أنفسنا، هل برامج التعليم تعد هذا الطالب ليكون عضوا فاعلا في البناء التنموي أم عبئا عليه؟

– تعلمون بأن عدداً محدوداً من الفتيات يلتحقن بالتعليم هل من ضمانات لجذب أكبر عدد منهن إلى المدارس؟

● الوزارة تعي تماما بأنها لن تحقق هدف التعليم للجميع ما لم تركز بدرجة أساسية ليس فقط على وضع برامج تستهدف الفتاة وإنما كذلك إدخال برامج تستهدف الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة، فالفتاة معنية أكثر من غيرها بهذا البرنامج بهدف ردم الهوة الكبيرة بين الذكور والإناث وسيبدأ تنفيذ البرنامج في المناطق حيث معدلات إلتحاق الفتيات متدني.

فكثير من السياسات سيتم تنفيذها في إطار المشروع نأمل منها أن تؤدي إلى جذب وإستيعاب الأعداد الكبيرة للفتيات ممن هم خارج المدرسة ومعالجة ظاهرة التسرب بالحفاظ على من هم في المدارس. كذلك هناك برامج تستهدف الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة بما فيهم الأطفال المعاقين والعاملين وأطفال الشوارع فبدون إستيعاب هذه الشرائح لا يمكن تحقيق إلتزام الحكومة بتحقيق التعليم للجميع.

– كأن هناك حديث عن تدريس اللغة الإنجليزية من الإبتدائي؟

● نعم، فخامة الأخ الرئيس أستبق المختصين وأشار إلى أهمية تعليم اللغة الإنجليزية من المراحل الأولى للتعليم ووجه الحكومة بذلك، ورئيس مجلس الوزراء ونائبه وزير التخطيط والتعاون الدولي لا يفوتهما أي لقاء مع المانحين إلا ويؤكدان تبني هذا البرنامج وتوفير الدعم الكافي لتنفيذه،

ووزارة التربية والتعليم تعمل طبقا لتوجيهات القيادة السياسية والحكومة ولن تألو جهدا في البدء بتقديم اللغة الإنجليزية من الصف الرابع الإبتدائي لما لذلك من أهمية في إنشاء جيل قادر على الإطلاع على الحديث في العلوم والتكنولوجيا في وقته ومن مصادره الأصلية حيث وحركة الترجمة لم تعد مجدية ولا ملحقة في ظل التسارع التقني، وعلينا أن نعي بأن اللغة الإنجليزية أصبحت أحد مقومات التعليم من أجل إدارة الإقتصاد القائم على المعرفة.

وقيادة الوزارة تعي تماما ذلك وتأخذ في الإعتبار كافة المعطيات وعليه يتم حاليا تدارس الموضوع والتهيئة لتنفيذه في إطار المشروع. بطبيعة الحال البرنامج طموح، الإحتياجات مهولة، من إعادة النظر في العبئ الذي يتحمله الطالب إلى إعداد مفردات المنهج إلى الأهم من كل هذا وذاك وهو المدرس الكفؤ، فالوزارة أمام تحدي كبير لكن يشفع لها دعم القيادة السياسية والحكومة والدعم الدولي وكذا حماس المجتمع.

– ما هي المناطق التي سيستهدفها المشروع في المرحلة الثانية؟

● في ما يتعلق بهذا الموضوع فقد كانت هناك تحفظات وتخوف لدى المانحين من محدودية قدرات الوزارة على التنفيذ خاصة مكاتبها في المحافظات والمديريات، لكن أثبتت التجربة من خلال تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع عبر كوادر الوزارة بأن الكوادر والقدرات موجودة لكنها بحاجة إلى تدريب وتمكين وتحفيز وقيادة، ولا يمكن بناء وتنمية القدرات إلا عبر إعطائها فرصة حقيقية ومن ثم وضع تحديات أمامها تتمثل بإنجاز مادي في إطار الزمن والميزانية والجودة المطلوبة لأي عمل.

وبناء على هذه المعطيات تم الإتفاق على أن يستهدف البرنامج كافة محافظات الجمهورية، وسيتم البدء بتنفيذ البرنامج في أشد المناطق حرماناً من الخدمات التعليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التدخلات الجارية والمخطط لها من قبل مانحين آخرين، كما أن أي تدخل لن يعتمد إلا على معطيات المسوحات التربوية وبيانات الخارطة المدرسية وتاكيد ذلك عبر الزيارات الميدانية وما يظهر من إحتياج فعلي.

– كيف تقيمون الدعم الدولي لقطاع التعليم ونموه واستمراره؟

● ما نفخر به في وزارة التربية والتعليم أن هناك عملاً مؤسسياً يتجذر يوما بعد يوم، وهناك رؤى وإستراتيجيات مقرة من المؤسسات الدستورية يحتكم لها الجميع كوثائق عمل، وهناك برامج وسياسات يحرص كل من يريد النجاح أن يعمل على تحقيقها، ولهذا لا تتغير السياسات بتغير الأشخاص وأهوائهم، أقول هذا الكلام لأهميته بالنسبة للبرامج المدعومة من قبل المانحين وتخوفهم الدائم من تغيير في الإتفاقيات والبرامج وبما قد يؤدي إلى تعثر وتعليق أو سحب الدعم، فما اتفق عليه في عام ٢٠٠٠م يعمل به اليوم وهذا يضمن الديمومة واستمرارية الدعم. فقد تم حينها تطوير استراتيجية مساعدة لقطاع التعليم بين الحكومة والبنك الدولي التزم فيها البنك بتوفير ٢٥٠ مليون دولار لدعم التعليم الأساسي وكانت أولى ثمار هذا الدعم مشروع توسيع التعليم الأساسي، ويستمر هذا الدعم للمرحلة الثانية التي تبدأ في العام القادم ٢٠٠٥ وهكذا على مراحل حتى العام ٢٠١٥م.

وفي عام ٢٠٠٢ تقدم البنك الدولي بمبادرة دولية لشركاء التنمية حملت إسم "مبادرة المسار السريع" والتي تهدف إلى توفير دعم إضافي عاجل للدول النامية التي تملك الخطط والبرامج والجدية في تحقيق هدف التعليم للجميع، واليمن الدولة العربية الوحيدة ضمن ١٨ دولة على مستوى العالم حظيت بالدعوة للمشاركة في المبادرة، وقبل ملف اليمن كدولة مستحقة للدعم الإضافي واعتبرت تجربة اليمن أنموذجا في مجموعة الدول المشاركة في مبادرة المسار السريع. وفي مؤتمر الشراكة الذي عقد في أوسلو نهاية العام الماضي حصلت اليمن على أول دفعة تقدر بعشرة ملايين دولار لتنفيذ برامج خلال العام ٢٠٠٤, وفي حالة نجاح هذا البرنامج سيستمر الدعم في إطار هذا البرنامج سنويا.

اليوم نتحدث عن برنامج شامل للقطاع ونتحدث عن مانحين جدد في إطار المسار السريع كإيطاليا وفرنسا وكندا والنرويج، ومانحين في إطار برنامج تطوير التعليم الأساسي (البريطان والهولند) إلى جانب البنك الدولي، بالإضافة إلى مانحين منفردين كاليابان والأمريكان والألمان. بالإضافة إلى برامج دعم التعليم عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والوكالات الأخرى العاملة في مجال التعليم، أضف إلى ذلك مخصصات التعليم عبر الميزانية العامة للدولة.

– هل ما تعنيه بأن الدعم للتعليم أصبح كافيا؟

● المتطلبات مهولة خاصة في ظل ظروف التشتت السكاني وما ينتج عنه من مضاعفة قيمة الخدمة ليس فقط في قطاع التعليم وإنما في كل القطاعات الخدمية. لكن يمكننا القول بأن هناك مصادر تمويل قائمة وليست فقط محتملة وهي تعطينا فرصة لا تعوض في النهوض السريع إذا ما أديرت بدرجة عالية من الكفاءة والشفافية والمسئولية، وإذا ما تولت وزارة التربية والتعليم الريادة في تنسيق جهود المانحين وتسمية الأولويات في ظل الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي وفي إطار إعلان الشراكة الموقع حديثا بين الحكومة والمانحين في قطاع التعليم. فهذه الفترة ذهبية من حيث الدعم الدولي والإلتزام الحكومي وأجزم بأن القضية لم تعد قضية تمويل بقدر ما هي قضية إصلاح قطاع التعليم بما يكفل تحقيق الكفاءة والأداء العاليين والاستيعاب الأمثل لهذا الدعم.

– وفيما يخص المشروع هل من تقديرات مالية أولية؟

● ما يثلج الصدر أن نجاح المرحلة الأولى وفي وقت قياس أدت إلى هذا الزخم الكبير وسط المانحين وجلبت دعما كبيرا نحمده تعالى عليه ونشكره على توفيقه.

ليس ذلك فقط بل أن السياسات الجديدة التي أنتهجها المشروع أسس لثقافة جديدة في إدارة المشاريع، فالمشروع أسس آليات جديدة في التنفيذ وفي تأصيل وإعادة خلق روح المشاركة المجتمعية وأحدث حراكا داخل قرى ومديريات المحافظات التي ينفذ فيها، فالمستفيدون هم من يختارون موقع المدرسة وكوادر وزارة التربية في المديرية والمحافظة هم من يشرفون على تنفيذ برامج المشروع بالمشاركة مع المستفيدين والسلطة التربوية في المحافظة مسئولة عن تشغيل المدرسة.

فهذه سياسات تؤدي إلى استدامة البرامج والحرص على تشغيلها وصيانتها من قبل المستفيدين وتنمية قدرات العاملين في القطاع والمجتمع وهو ما أدى إلى استمرار الدعم وجذب مانحين جدد، فللخمس السنوات القادمة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) رصد البنك الدولي مبلغ أولي قدره ٦٥ مليون دولار أمريكي وإدارة التعاون الدولي البريطانية مبلغ ٢٠ مليون جنيه إسترليني والهولنديين مبلغ ٢٠ مليون يورو، إضافة إلى التمويل المحلي والذي يقدر بنسبة ١٠٪ من إجمالي التمويل الأجنبي.

وهنا لا يمكن إغفال الدور الفعال للأخ معالي الوزير والنائب وفريق التعليم في البنك وبالذات السيد عثمان دياجانا مسئول التعليم في مكتب البنك الدولي - صنعاء في جلب هذا الدعم للبرنامج.

■ أهداف التنمية للألفية، استراتيجية التخفيف من الفقر والإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي أوراق أساسية للإعداد لوثيقة البرنامج

■ الدعم الدولي والالتزام الحكومي يعطينا فرصة لا تعوض في النهوض السريع

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

الفضيحة رقم (٢)..!!

■ لم يكد الشعب الأمريكي يصحو من تأثير الفضيحة الأولى في (أبو غريب) حتى فوجئ بالفضيحة الثانية بمقتل رئيس مجلس الحكم الانتقالي في المنطقة الخضراء ، قبيل أن يشد الرحال إلى تونس لحضور القمة ممثلاً لما يسمى بالعراق ((الجديد))!!

لقد أصبح المواطن الأمريكي يتوارى عن الأنظار خجلاً من قواته المسلحة الضاربة التي تنقله من فضيحة (أخلاقية) إلى فضيحة (أمنية) ، فلا هي حافظت على سمعة أمريكا بسلوك حضاري يحترم إنسانية الإنسانية ، ويطبق اتفاقية جنيف بشأن الأسرى ، ولاهي أثبتت قدرتها على حماية رئيس النظام الذي صنعته على عينها !!

فما الذي سيقوله أصحاب العيون (الزرق) لتبرير ما حدث غير بعبع (الزرقاوي) الذي أصبح شماعتهم المفضلة عند كل فضيحة ومع كل إخفاق .. وبأي وجه سيظهر الجنرال الذي وعد بقتل (الصدر) فجاءت الطلقة في (الرأس).؟؟

إن الحل يا جماعة هو الانسحاب حفاظاً على ما تبقى للجيش الأمريكي من هيبة ، وللشعب الأمريكي من كرامة ، وللإدارة الأمريكية من مصداقية .. وليكن معلوماً للجميع أن الحلول العسكرية لن تنجح مع (العرب) لا في فلسطين ولا في العراق ، وقد جرب (شارون) وفشل ، وسيفشل (البنتاجون) أيضاً لأنه من يجرب المجرب فعقله مخرب ..!!

ص . ب (٤٨٤١)

alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

المتحف الجيولوجي

■ تصفحت كتيباً صغيراً (دليل المتحف الجيولوجي) قدمه لي الدكتور إسماعيل الجند رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية .

ويكفي الإشارة فقط لمقدمة الدليل التي بالفعل توضح أهمية المتاحف والتي تقول :

((يعرض المتحف بأنه المكان الذي يتم فيه حفظ الموروث الثقافي والطبيعي بغرض التعلم والثقافة ، ومن هنا .. فإن المتاحف اليوم لم تعد أماكن لحفظ تحف يخشى فقدانها فحسب بل أصبحت أماكن للتعلم والمعرفة ، والثقافة في شتى المجالات والعلوم ، ومن ضمنها العلوم الجيولوجية (علوم الأرض).

وهاهو المتحف الجيولوجي يضم بين جنباته ثروات وكنوز هذا البلد ويؤدي دوره التعليمي والتنويري لأفراد المجتمع كافة ، وبما من شأنه أن يثري الثقافة العلمية عموما والجيولوجية بشكل خاص))

المقدمة بقدر ما تبين أهمية المتحف فإنها في الوقت نفسه تدعو صراحة كل المهتمين زيارته للزيادة في العلم والمعرفة.

وأنا هنا أضيف وأقول كم هم شبابنا وأولادنا بأمس الحاجة لفتح أبواب ونوافذ المعرفة أمامهم وجرهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الطريق .

قال لي الدكتور إسماعيل أنهم وجهوا رسائل لعدة مدارس ودعوهم لزيارة المتحف .. وهذا الإحساس بأهمية التفاعل بين المدرسة والبيئة المحيطة ينم عن مسئول مدرك بالترابط الوثيق بين العلوم النظرية والعملية ، وهذا ما ندعو إليه ونطالب به باستمرار .

وأنا أتصور أن زيارة الطلاب بصحبة مدرس العلوم أو الفيزياء أو الكيمياء إلى المتحف والاطلاع على محتوياته التي تضم معروضات تاريخية ومعروضات للمعادن والصخور ، ومواد البناء والزينة ، والخامات الاقتصادية والأحجار الكريمة ، ومعروضات التكوين الصخري والأحفوري لليمن ، سوف ترسخ في أذهان الطلاب الأسس العلمية الواردة في المنهج الدراسي للعلوم على ضوء المشاهدة الميدانية لتلك العناصر .

فالعلم لم يعد مفيداً عن طريق التلقين ، وإنما أفضل طرق التوصيل والتأثير والتعلم هي بالمشاهدة والملاحظة والتحليل والاستنباط والتفاعل المباشر .. وإيجاد الإجابات المقنعة للأسئلة الحائرة.

alariky@maktoob.com